جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد
قسم علوم مالية ومصرفية
رقابة وتدقيق
المرحلة الرابعة
استاذ المادة
د. امتثال رشيد
٢٠١٩ـ ٢٠٢٠

اولا- تعريف التدقيق

يرجع الاصل اللغوي لكلمة (audit) كما جاء في قاموس وبستر الى فعل السماع كما يرجع اصل كلمة المدقق الى الشخص الذي يسمع او يصغي حيث ان هذه الكلمة استخدمت لاول مرة لوصف عملية (السماع) التي يقوم بها شخص يرسل من قبل التجار في الرحلات البحرية وتقديمه تقريراً اخبارياً مفصلا للتاجر عن احوال تجارته وما تحقق فيها من ربح او خسارة.

اما المعنى المهني للكلمة كما جاء في في القاموس المشار اليه اعلاه فهو (الفحص والتدقيق المنهجية او الفحص بقصد التحقق)

اما في اللغات الاجنبية يستخدم مصطلح (audit) بشكل واسع في كلا القطاعين العام والخاص مع ان مصطلح (control) يستخدم في وصف ما نطلق عليه في اللغة العربية (الرقابة الداخلية).

يمكن إيجاز تعريف التدقيق في التعاريف التالية حيث اتفقت عليه الهيئات المهنية والأكاديميين فيما يلي:

التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني

وقد عرفه كل من (S.G.Franclin - G.R.Terry) التدقيق هو نظام التسيير وهو في جوهره تقييم مقارن ومنتظم للوظائف التخطيط ، التنظيم ، ومراقبة مؤسسة معينة وقد عرفه أيضا (A.Burpaud, C.Simon) مراقبة أنظمة الرقابة حيث يقوم بالتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذا النظام ، و التحقق من مدى صحة ومطابقة المعلومات المقدمة بينما عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنها" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية كما ورد مفهوم اخر للتدقيق طبقا لمقتضيات قانون الشركات الانكليزي الصادر عام ١٩٨٥ بانه (الفحص المستقل للبيانات المالية لمنشاة لغرض اعطاء راي فني فيما اذا كانت هذه البيانات تعطي صورة حقيقية وعادلة وعن مدى الالتزام بالتشريعات ذات العلاقة)

وعرفت لجنة ممارسات التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق (الفحص المستقل للبيانات المالية او المعلومات المالية ذات الصلة بالمنشاه سواء كانت هادفة للربح ام غير هادفة للربح وبغض النظر عن حجمها او شكلها القانوني ، عندما ينفذ هذا الفحص لغرض تقديم راي عنها)

كما ان الامم المتحدة عرفت التدقيق في كتابها الموسوم (موجز الرقابة على المؤسسات العامة في البلدان النامية) بانه (فحص موضوعي ومنظم ومتخصص ومستقل عن العمليات المالية والادارية وغيرها لغرض تقويمها وتدقيقها ، اما في حالة فحص البيانات المالية فان مهمة التدقيق هي اعطاء راي فني يؤكد الحياد في طريقة تقديم هذه البيانات وعرفت المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتدقيق (الرقابة المالية) بما ياتي ((فحص للوثائق والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق لاجل ابداء الراي حول مصداقية الحسابات العمومية

ثانيا- العلاقة بين المحاسبة والتدقيق : (Relationship between auditing Accovnting)

أن من مستلزمات إعداد وتأهيل المدقق أن يكون متمكناً في علم المحاسبة، وفي التطبيق يشترط بالمدقق الجيد أن يكون قبل ذلك محاسباً جيداً. التدقيق والمحاسبة مترابطة، لكن طبيعتهما مختلفة تماماً. وفي هذا الصدد يرى الكاتبان ماوتز وشرف ان العلاقة بين التدقيق والمحاسبة مترابطة لكن طبيعتها مختلفة تماما فهما مرتبطان بالاعمال ولكن علاقتهما ليست علاقة الاب بالابن فالمحاسبة هي تسجيل وتضيف وتخليص الاحداث الاقتصادية بشكل منطقي بهدف امداد متخذي القرار بالمعلومات المالية وتتمثل وظيفة االمحاسبة في توفير انواع معينة من المعلومات الكمية التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات بواسطة افراد الادارة والاخرين ولتوصيل المعلومات الملائمة يجب ان يتوافر لدى المحاسب فهماً عميقاً عن المبادئ والقواعد التي تمثل اساس المداد المعلومات الماحسبية امتدقيق المسجلة تعكس الاحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة التي يتم المحاسبة عنها بمعنى اخر فالتدقيق يبدأ عندما تنتهي المحاسبة وينبغي التنبيه هنا الى انه ليس بالضرورة ان ينتظر المدقق حتى نهاية السنة المالية ولانتهاء من اعداد القوائم المالية ثم يبدأ بالفحص فقد يقوم بعملية الفحص خلال السنة ويستمر بعد نهاية السنة كما وحسب نوع المهمة المكلف بها وكما وضحت ذلك بالتفضيل عند التطرف الى انواع التدقيق .

ومدى مطابقتها للقوانين والمبادي المحاسبية المتفق عليها)).

ثـالـثـا - أهـمـيـة الـتـدقـيـق :-

تكمن أهمية التدقيق في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف الطالبين خدماتها ومخرجاتها وكل طرف حسب الحاجة .

١- **مسيرو المؤسسة** : يعتمدون اعتماد شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط الميزانيات التقديرية ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مدققة من طرف هيئة فنية محايدة .

٢- **البنوك** : تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية التدقيق من طرف هيئة فنية.محايدة لتبني عليها قرارات منح القروض وتسهيلات ائتمانية.

٣- **الدولة** : فتعتمد على القوائم المالية التدقيق في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيمايلي:التخطيط والرقابة، فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض الموادالمحمية،تقريرالإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها.

٤- **العمال** : حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح المحققة .

٥- **المساهمين وملاك المؤسسة** : يهتم المساهمين في نتائج التدقيق وهذا للتأكد من:

-قدرة المسؤولين على التسيير الناجع.

-الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.

-الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

٦- **الدائنون والموردون** : إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في القوائم لمالية والمركز المالي ، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم ، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية ولتحديد اتجاهها

وفيما يلي شكل يوضح أهم الأطراف الطالبة لخدمات التدقيق فكل ما سبق التطرق إليه يعبر لنا عن مدى أهمية التدقيق باعتبارها الأداة الأساسية للتحقق من مدى صحة البيانات والمعلومات التي تقدمها المحاسبة والتدقيق ، ومن هنا سنتطرق إلى الأهداف التي وجدت من أجلها مهنة التدقيق .

رابعا - نظرية التدقيق: ((الأطار النظري للتدقيق))

توفر النظرية الأساس لتنظيم أفكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرف ما ، ومن ثم فان نظرية التدقيق تساعد على وصف وشرح وتحديد أو تشخيص قرارات المدقق الواجب اتخاذها عند أداء التدقيق ، أي أن المدقق يعتمد على نظرية التدقيق عند اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات التدقيق ، ولكي يتمكن المدقق من أبداء رأيه في القوائم الحاليه بعنايه ويبحث في مدى سلامة التصرفات الأقتصاديه فأنه يعتمد على سلسله متربطه من الفرضيات و المفاهيم والمعايير والأهداف والأجراءات والأساليب التي تشكل في مجموعها الأطار النظري للتدقيق.

وكما يتضح في الشكل التالي :

١ - الفرضيات:

ولم تنل محاولات التاطير النظري للتدقيق حظاً كافيا في البحث والدراسة لغاية الوقت الحاضر وربما يعود ذلك الى حداثة التدقيق قياسا بالعلوم الاخرى ولعل من بين اقدم واهم المحاولات التي بذلت لايجاد نظرية للتدقيق هي محاولات الهولندي لمبرغ الذي قام بعرض نظرية اطلق عليها اسم نظرية الثقة المستلهمة ، الا ان المحاولة الاكثر جدية هي محاولة المؤلفان ماوتز وحسين عامر شرف بنشرهما كتاب (فلسفة التدقيق) في عام ١٩٦١ الذي صدر عن جمعية المحاسبة الامريكية AAA حيث وضعا عددا من الفرضيات التجريبية وقدماها كنقطة بداية في هذا المجال وتعرف الفروض على أنها معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى ، وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية التدقيق في الآتي :

الفرضيات الأساسية لعملية التدقيق:

- أن البيانات والكشوفات المالية قابله للتحقيق
- ليس هناك بالضروره وجود تناقض في المصالح بين المدقق وأدارة الجهة الخاضعة للتدقيق.
- أن البيانات والكشوفات المالية والمعلومات الأخرى خالية من اي تواطئات او مخالفات غير عادية
- الأستخدام المتسق للمبادئ المحاسبة المقبوله عاماً يؤدي الى عرض عادل للمركز المالي ونتائج الأعمال.
- وجود نظام وافٍ للرقابة الداخلية يلغي أحتمالية المخالفات .
- في غياب دليل الأثبات الواضح بالضد، فأن ما كان حقيقياً في الماضي يبقى حقيقياً في المستقبل.
- عند فحص البيانات المالية لغرض تقديم رأي محايد عنها فأن المدقق يعمل بطاقة مدقق على وجه التحديد.
- الوضع المهني للمدقق يفرض عليه التزامات مهنيه مناسبة

مفاهيم التدقيق:

تعني المفاهيم التعميم العقلي والذهني أو الأفكار الأساسية أو أساس التفكير وتتمثل مفاهيم التدقيق بالتعميمات العريضة والمستنتجة من الفروض وهي (السلوك الأخلاقي، الاستقلال، بذل العناية المهنية الواجبة، أدلة الإثبات، العرض الصادق والعادل) .

معايير التدقيق:

وهي الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء القيام بمهمته والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، وهي مقاييس لقياس الأداء المتفق عليها بين المحاسبين والمدققين ولا علاقة لها بالحكم الشخصي للمراجع. وتنقسم معايير التدقيق إلى ثلاث مجموعات وهي :-

١ : المعايير العامة :-

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب ومن ثم فأنه يجب على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما أذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفائها عند أداء هذه المهمة ، وقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي معايير عامة ثلاثة وهي :

التأهيل العلمي والمهني :- يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرة كافية من التأهيل العلمي والعملي لممارسة مهنة التدقيق .

الاستقلالية :- يجب أن يكون لدى المدقق اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والتدقيق.

العناية المهنية :- يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية اللازمة عند أداءه لمهمته الفحص وأعداد التقرير .

ا: معايير العمل الميداني:-

الحصول على أدلة الإثبات :- ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وذلك لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي بالقوائم المالية موضع الفحص والتدقيق.

ثالثا: معايير أعداد التقرير:-

تقرير التدقيق يمثل المنتج المادي الأساسي للتدقيق فهو يمثل المعلومة المبلغة من المدقق لأغلب المستخدمين، وقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم أعداد تقرير التدقيق. وهي :-

- **عرض القوائم طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها** :- يجب أن يوضح التقرير ما أذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

- **الثبات في التطبيق** :- يجب أن يوضح التقرير ما أذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة .

- **الإفصاح الكافي** :- يفترض أن تفصح القوائم المالية عن معلومات كافية وان تكون البيانات الواردة بالتقرير معبرة بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات مالم يشير التقرير إلى خلاف ذلك .

- **التعبير عن الراي :**- اي ابداء الراي الفني المحايد

٤- اهداف التدقيق:-

انطلاقا من التعاريف المقدمة وأهمية التدقيق يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى لذلك سنورد الأهداف المتوخات من التدقيق في النقاط التالية .

- الوجود والتحقق : يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة ، فيسعى المدقق إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات .

- الملكية والمديونية: تعمل التدقيق في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لإطراف أخرى ، فالتدقيق بذلك تعمل على تأكيد

صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها ، والتي تقدم إلى أطراف عديدة سواء داخلية أم خارجية.

 الشمولية أو الاكتمال : بما أن الشمول من بين أهم العناصر الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة ، ومن جهة أخرى على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، والذي يعتبر من بين أهم أهداف التدقيق لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية .

 التقييم والتخصيص : تهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أوأطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه يضمن ما يلي :

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش .
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية .
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى .

 العرض والإفصاح : تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية ، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية ، إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المدقق ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة ، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة .

إبداء رأي الفني :- يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ولذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه التدقيق القيام بفحص والتحقيق من العناصر التالية :-

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.

-إجراءات التدقيق :

هي تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها لتحقيق النشاط وتنفيذه وهي ترتبط بالتصرفات والسلوك الواجب أداؤه في المعايير وتمثل أهداف نوعية يجب استيفائها ، أما الجهات التي تصدر الإجراءات هم الأشخاص المهنيين ومراقب الحسابات والنقابات المهنية وتتمثل إجراءات التدقيق بمايلي :-

أولا: الفحص ألمستندي :- ويعتبر من أهم إجراءات التدقيق وينصب أساسا على المستندات حيث يتم فحصها من الجوانب التالية :

التأكد من النواحي الشكلية للمستند كالتسلسل وعدد النسخ والعنوان وتواقيع المخولين الخ .

- التأكد من النواحي القانونية للعمليات التي يحتويها المستند .
- التأكد من النواحي المحاسبية والحسابية للعمليات التي يحتويها المستند.
- التأكد من علاقة العمليات بأعمال المشروع ولمصلحة المشروع .

ا : الفحص الحسابي :- وينصب أساسا على السجلات والكشوفات وكما يلي :-

- التأكد من صحة السجلات الممسوكة وقانونيتها وطريقة التسجيل فيها .
- التأكد من القيود الافتتاحية .
- التأكد من صحة جمع وترصيد الحسابات .
- التأكد من صحة جمع وتدوير صفحات اليومية .
- التأكد من مطابقة السجلات الفرعية للسجلات الإجمالية .
- التأكد من صحة أعداد ميزان التدقيق .
- التأكد من صحة أعداد الكشوفات التحليلية .
- التأكد من عرض الحسابات في القوائم المالية .

ثا: الجرد:-

يعتبر وسيلة مهمة جدا للتحقق من الوجود الفعلي للموجود ويقصد به عملية العد والوزن أو القياس أو المشاهدة ومطابقة نتائج الجرد مع ماتظهره السجلات .

ابعا : التأييدات والمصادقات :-

وهو وسيلة للتحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها من جهات خارجية وتعتمد على:-

- درجة الثقة بالجهة الخارجية .
- وقت الحصول على المعلومة . ويفضل الحصول على التأييدات دون تدخل من الإدارة .

امسا : الشهادات التي يتم الحصول عليها من داخل المنشأة :-

ويتطلب أحيانا الحصول على شهادات من الإدارة للحصول على معلومات مهمة ولتحديد مسؤولية الإدارة عن المعلومة التي توفرها للمدقق وأنها أفصحت عن كل العمليات والإحداث داخل المنشأة .

سادساً: الملاحظة:-

ملاحظة سير تنفيذ العمليات المحاسبية وإدخال وإخراج المواد المخزنية وعمليات الإنتاج ، الخ .

سابعاً: التحليل المالي:-

ويتضمن استعمال النسب المالية لعناصر المركز المالي وكشف الدخل وكشف التدفقات النقدية ومقارنة بيانات السنة الحالية بالسنوات السابقة لتحديد الاتجاهات وملاحظة الأرصدة المخالفة لطبيعتها (الشاذة).

سادساً - انواع التدقيق (Types of Audits)

التنوع في التدقيق هومن الزاوية التي ينظر منخلالها الى عملية التدقيق فهذا التنوع لاعلاقة له بجوهر التدقيق ايان مفهوم التدقيق ومعناه واصوله لاتتغير بتغير الزاوية التي ينظر منها الى التدقيق ويصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة الى :-

اولاً : من حيث النطاق :-

- **التدقيق الكامل** : ويقصد به قيام المدقق بفحص كامل النشاط والقيود والمستندات والسجلات في المنشأة بقصد التوصل الى الرأي فني محايد حول صحة هذه القوائم المالية ككل .
- **التدقيق الجزئي** : ويقصد به قيام المدقق بتدقيق جزءمعين من النشاط كتدقيق المشتريات اوالمبيعات اوالمصروفات اوالنقدية اوجرد المخازن وهنا يقتصر راي المدقق على ماحدد له من موضوعات .

ثانياً : من حيث وقت التدقيق :-

- **التدقيق المستمر : ويقصد به قيام المدقق بعملية الفحص على مدار السنة وبعد نهاية الفترة المحاسبية .**
- **التدقيق النهائي** : يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك لضمان عدم حدوث تلاعب عن طريق تعديل في البيانات بعد تدقيقها لان الحسابات تكون قد أقفلت مسبقاً وهذا النوع من التدقيق يصلح للتطبيق في المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة حيث يقتصر في اغلب الأحيان على تدقيق عناصر المركز المالي وبخاصة كشف الميزانية ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الميزانية.

ثالثاً : من حيث الالزام :-

- **التدقيق الألزامي:**

وهو القيام بعملية التدقيق دون وجود نص ملزم لذلك . وهذه تتوقف على رغبة أصحاب المنشأة أو الإدارة. ونجد أن التدقيق في البداية كان اختيارياً الآ ، أنه بعد فترة أصبح إلزامياً حيث نجد إن القائمين على إدارة اقتصاد البلد وجدوا ضرورة توفير عنصر التدقيق الخارجي المحايد أي وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق ونجد واضحاً في العراق وفق نص قانون الشركات العراقي المرقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٣ في الفصل الثاني مادة (١٢٥).

❖ **التدقيق الأختياري:**

وهو التدقيق الذي يتم بمحض أرادة المالك أو الأداره من غير ألزام قانوني من أمثلته تدقيق شركات المحاصه أو المشروعات الفرديه البسيطه وذلك للتعرف على حقوقهم أو للتحاسب مع السلطات الضريبيه ، أن التدقيق في البدايه كان أختيارياً ثم مالبثت الشركات على تعيين مدققين لحساباتها وأصبحت عرفاً سائداً الى أن ظهرت التشريعات بخصوص ألزامية التدقيق وعليها صدرت قوانين الضرائب بعدم قبول القوائم الماليه الا بعد تدقيقها أصولياً من قبل جهات مختصه بذلك.

رابعاً : من حيث مدى الفحص :

❖ **التدقيق الشامل** : ويعني التدقيق الشامل ة والتفصيلية لجميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات اي ان يقوم المدقق بتدقيق جميع المفردات محل القانون .

❖ **التدقيق الاختياري**: وفي هذه الحالة يقوم المدقق بتدقيق جزء من الكل حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينه) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع) .

خامساً : من حيث الاشخاص القائمين بالتدقيق :

❖ **التدقيق الداخلي :** يقوم به ا اشخاص او هيئة اومدققون تابعون للمنشأة وذلك للاطمئنان من قبل ادارة المنشأة اول باول على حسن سير العمل وحماية اموال المنشأة ولتحقيق اهداف الادارة في اكبر كفاية انتاجية وادارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية .

❖ **التدقيق الخارجي** : ويقوم به اشخاص من خارج المنشأة ليست لهم اية علاقة وظيفية اومصلحة مادية مع المنش ـأه ويطلـق علـى هـذا المدقق المح ـايد او المستـقل وهنا لابد من المتمييز بشكل اكثر توضيحاً بين المدقق الداخلي والخارجي وحسب الجدول ادناه:-

ت	البيان	المدقق الداخلي	المدقق الخارجي
١	الهدف	تقويم الانشطة المتعارف عليها داخل المنشأة	اعطاء رأي فني محايد في القوائم المالية لرفع ثقة المستخدمين
٢	العلاقة بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة	شخص طبيعي اومعنوي مهني من خارج المنش (مستقل)
٣	نطاق وحدود التدقيق	تحدد الادارة نطاق عمل المدقق كما ان طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وامكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المنشأة .	يتحدد نطاق حدود العمل وفقاً للعقد بين المنشأ والمدقق الخارجي والعرف السائد ومعايير التدقيق وما تنص عليه القوانين المنظمةلمهنة التدقيق وغالباً ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي اواختياري وفقاً لطبيعة وحجم عمليات المنشأه محل التدقيق
٤	التدقيق المناسبه للاداء	يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية .	يتم الفحص مره واحدة (نهائية) اوخلال فترة دورية اوغير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) ويكون لاحق للصرف
٥	المستفيدون	ادارة المنشأة	المستخدمين المقصودين

سادساً : التدقيق من حيث نوع المهمة :

يصنف بعض الكتاب التدقيق الى ثلاثة انواع رئيسية .

❖ **تدقيق البيانات المالية : (Financiql statement Audit) :**

يتم تدقيق القوائم المالية لتحديد ما اذا كانت تتفق مع المعايير المحددة وعادة ماتتمثل المعايير في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

❖ **التدقيق التشغيلي : (Operati onal Audit) :**

ويتمثل في فحص الاجراءات التشغيلية بالنشأة بهدف تقييم كل من الكفاءة EFFiciency والفعالية EFFectivensee وبعد اتمام التدقيق يتم رفع توصيات الى الادارة للعمل على تحسين التشغيل .

❖ **تدقيق الالتزام : (Compliance) :**

يتمثل الهدف في تدقيق الالتزام في تحديد ما اذا كان العمل قد التزم باجراءات وقواعد موضوعة من قبل سلطة اعلى .

ويوضح الجدول ادناه ملخصاً للانواع الثلاثة الرئيسية للتدقيق ويتضمن مثالاً لكل نوع .

نوع التدقيق	مثال	المعلومات	المعايير المقررة	الادلة المتاحة
تدقيق القوائم المالية	**تدقيق القوائم المالية لشركة جنرال موتورز**	**القوائم المالية لشركة جنرال موتورز**	**المبادئ المحاسبية المتعارف عليها**	**الدفاتر والمستندات والمصادر الخارجية للادلة**
التدقيق التشغيلي	**تقييم ما اذا كان التشغيل الالكتروني لكشف الاجور في الفرع (س) قد تم تنفيذه على نحو كفء وفاعل**	**عدد سجلات الاجور التي تم تشغيلها في الشهر ، التكاليف التي تم انفاقها بالادارات عدد الاخطاء التي ارتكبت**	**معايير الشركة عن الكفاءة والفعالية في ادارة الاجور**	**تقارير الاخطاء وسجلات الاجور وتكاليف تشغيل حساب الاجور**
تدقيق الالتزام	**تحديد ما اذا كان قد تم الالتزام بالمتطلبات المصرفية المتعلقة بالقرض**	**شجلات الشركة**	**شروط اتفاقية الحصول على القرض**	**القوائم المالية والحسابات التي يقوم بها المدقق**